# سورية بين أنابيب الشرق وأطماع الغرب:

# الطاقة كسلاح جيوسياسي

MAPS

Modeling & Analysis for Political Strategies

مركز "MAPS" للدراسات السياسية والاستشراف الاستراتيجي

## مقدمة:

يمثل قطاع النفط والغاز في سوريا، وموقعها من خطوط الطاقة العالمية ، محورًا جيوسياسيًا واستراتيجيًا ذا أهمية متزايدة في معادلة الطاقة العالمية. حيث أن موقعها الجغرافي الفريد في قلب الشرق الأوسط، وتوسطها بين منابع الغاز في الخليج العربي ووجهاتها المحتملة في أوروبا، يضعها في موقع عقدة متحكمة بخطوط الطاقة, لا سيما في ظل التحولات الأخيرة في سوق الطاقة الأوروبي وسعي الاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر الغاز بعيدًا عن الاعتماد على روسيا.

يستكشف هذا البحث تاريخ استكشاف وإنتاج النفط والغاز في سوريا، وتوزيع الحقول والمصافي وشبكات الأنابيب، مع التركيز على التحديات والفرص التي واجهها القطاع في العقود الأخيرة، لا سيما خلال سنوات الصراع. كما يحلل البحث دور سوريا كممر طاقي محتمل في سياق المشاريع الإقليمية والدولية المتنافسة، ويسلط الضوء على الانعكاسات الجيوسياسية لهذا الدور على القوى الفاعلة في المنطقة (روسيا، قطر، تركيا، إسرائيل، إيران، والولايات المتحدة).

إشكالية البحث : الدور الجيوستراتيجي المحتمل لسوريا كممر للطاقة نحو أوروبا في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، وما هي السيناريوهات المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على تفعيل هذا الدور في السنوات الخمس القادمة؟

## أولا: تاريخ استكشاف النفط والغاز – توزيع الحقول النفطية والغازية

برغم قلة احتياطات النفط والغاز السورية وفقا لمعايير الشرق الأوسط إلا أنها الدولة الوحيدة المنتجة للنفط الخام في شرق البحر الأبيض المتوسط وتبلغ الاحتياطيات المثبتة (حتى 2022) حوالي 2.5 مليار برميل في المرتبة الثانية و الثلاثين 32[1] عالميا من حيث حجم الاحتياطي و تشكل حوالي 0.15% من نسبة احتياطي النفط العالمي. و8.5 تريليون قدم مكعب (ما يعادل تقريبًا 240 مليار متر مكعب) من الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية و الأربعين (42) عالميا بحيث تشكل 0.12% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي [2]. ويعود اكتشاف النفط في الأراضي السورية إلى فترة الانتداب الفرنسي عام 1930 حيث بدأت شركة نفط العراق (IPC) التي تضم شركات شل، إكسون موبيل، توتال، وغولبكيانو و التي بدأت التنقيب في الأراضي السورية سجلت أول الاكتشافات النفطية في حقول الجبسة والجونة في الشمال الشرقي خلال أواخر الثلاثينيات و التي تعد امتدادا طبيعيا لحقول النفط العراقية وفي الجانب الآخر من الحدود, و تم هذا الاكتشاف بواسطة شركة نفط العراق و الشركة السورية الحكومية للنفط (IPC) و لكن الاكتشاف الكبير للنفط كان في حقل كراتشوك قرب الحدود العراقية التركية عام 1956 على يد شركة أمريكية مستقلة, وبعد ذلك عام 1959 اكتشفت الشركة الألمانية كونكورديا حقل السويدية النفطي. في العام 1962 إتخذت الحكومة السورية قرارا بتأميم عمليات التنقيب واستخراج النفط. في مايو من العام 1968 أصبحت سوريا رسميا دولة منتجة للنفط عندما وصل أول برميل نفط إلى ميناء طرطوس.

[1] Oil Reserves by Country 2025
[2] Syria Natural Gas Reserves, Production and Consumption Statistics - Worldometer

في عام 1974، شرعت الحكومة السورية في إبرام عقود تقاسم الإنتاج مع الشركات الأجنبية. وفي منتصف ثمانينيات القرن الماضي، تم التوصل إلى اكتشافات مهمة لحقول نفطية في منطقة الفرات شرق البلاد. يُعتبر حقل العمر من أبرز هذه الحقول، إذ يُعد الأكبر ضمن محفظة شركة الفرات للنفط (AFPC)، ويقع في شمال شرق سوريا، على بُعد 45 كيلومترًا جنوب شرق مدينة دير الزور. تم اكتشاف هذا الحقل عام 1987، وبلغ إنتاجه في ذروته حوالي 80 ألف برميل يوميًا، إلا أن الإنتاج تراجع سريعًا نتيجة غياب الدعم بالضغط داخل المكامن. وقد أُصيب الحقل بأضرار نتيجة للإنتاج المفرط خلال أوائل التسعينيات، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى 16 ألف برميل يوميًا بحلول عام 1991. اعتبارًا من العام ذاته، بدأت عمليات حقن المياه في الموقع، مما ساعد في تحقيق معدل إنتاج مستقر يتراوح بين 60 و70 ألف برميل يوميًا خلال الفترة من 1994 إلى 1997، لكنه انخفض مجددًا ليصل إلى 20 ألف برميل في عام 2008.

أما حقل التيّم، فقد تم اكتشافه في منطقة الفرات عام 1984، وهو حقل ناضج يشهد انخفاضًا مستمرًا في الإنتاج منذ عام 1991. ويمتاز، كغيره من حقول الفرات، بإنتاج زيت خفيف منخفض المحتوى الكبريتي. وتشمل سوريا عددا من الحقول الأخرى مثل حقول المالح، القهر، سيجان، الأزرق، وتاناك. كما تم اكتشاف حقل الجفرة بالقرب من دير الزور في أواخر عام 1991، وتديره شركة توتال الفرنسية، وبلغ إنتاجه في عام 2010 نحو 60 ألف برميل يوميًا. و قد تم اكتشاف حقل غاز/نفط كونكو (المعروف أيضًا باسم "معمل غاز الطابية") في سوريا عام 2000 على يد شركة أمريكية أنشأت آنذاك شركة Conoco Syrian DEZ Gas Ltd) CSDGL) لإنشاء محطة المعالجة، وتم تأسيس المعمل وتسليمه بحلته الكاملة إلى شركة الغاز السورية المملوكة للدولة في عام 2005 .

. . وفي ديسمبر 2011، أعلنت توتال وقف عملياتها في سوريا، امتثالًا للعقوبات الأوروبية المفروضة على سوريا. يُنقل النفط الخام المستخرج من الحقول إلى مصفاتي حمص وبانياس، بالإضافة لميناء طرطوس الذي يُستخدم للتصدير.

تُعد مصفاة حمص أول مصفاة لتكرير النفط في سوريا، وقد بدأ تشغيلها عام 1959 بطاقة تصميمية بلغت نحو 1.7 مليون طن سنويًا، وتمت توسعتها لاحقًا في الثمانينيات لتصل طاقتها إلى حوالي 5.7 مليون طن سنويًا (ما يعادل أكثر من 100,000 برميل يوميًا). وقد لعبت دورًا رئيسيًا في تغطية حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية، لا سيما البنزين والمازوت ووقود الطائرات، إلى جانب تصدير الفائض في بعض الفترات[3]. أما مصفاة بانياس، فقد بدأت عمليات التشغيل الفعلي في أواخر عام 1979 بعد تنفيذها ضمن عقد حكومي مع شركة رومانية متخصصة، ووصلت طاقتها التصميمية إلى نحو 6 ملايين طن سنويًا (حوالي 120,000–125,000 برميل يوميًا). وقد تم تجهيزها بوحدات تكرير متقدمة لمعالجة أنواع متعددة من الخام، وهي مصممة لتكون مركزًا استراتيجيًا على الساحل السوري في دعم احتياجات البلاد من الوقود والمواد المكررة[4] .

يمثل الغاز غير المصاحب ما نسبته 58% من إجمالي الغاز السوري المكتشف، في حين يشكل الغاز المصاحب و القبة الغازية نسبة 42%. وتتركز نحو ثلثي احتياطيات الغاز غير المصاحب في منطقة تدمر. كما تُعد حقول الشريفة والشاعر من أبرز الحقول في هذه المنطقة، حيث تحتوي على أكثر من 30 مليار متر مكعب من الاحتياطيات. وفي يونيو عام 1999، تم اكتشاف حقل جديد في شمال الفيضة من قبل الشركة السورية للنفط، وتُقدّر طاقته الإنتاجية بحوالي 35 مليون قدم مكعب

[3] Syria - Industry
[4] css.wp.st-andrews.ac.uk/files/2021/07/The-destruction-of-the-energy-sector-in-Syria-during-the-war.pdf

يوميًا.أما الغاز المصاحب، فتُوجد أغلب احتياطياته في شمال شرق البلاد، لا سيما في مناطق دير الزور ومحيط حقلي الرميلان والسويدية. وقد تراوح إنتاج الغاز خلال عقد كامل بين 5 و6 مليارات متر مكعب سنويًا، قبل أن يرتفع إلى 7.8 مليار متر مكعب في عام [5] 2010.

تمتاز الجمهورية العربية السورية بموقع حيوي في قلب شبكات نقل الطاقة، إذ شكّلت أنابيب النفط والغاز العمود الفقري للبنية التحتية الطاقية فيها منذ منتصف القرن العشرين. من أبرز هذه المشاريع خط أنابيب كركوك–بانياس، الذي أنشئ عام 1952 لنقل النفط العراقي إلى الساحل السوري عبر ميناء بانياس على البحر المتوسط. وقد أدى هذا الخط دورًا استراتيجيًا في تأمين تصدير النفط العراقي حتى توقفه نتيجة الأزمات السياسية والنزاعات المتكررة. في مجال الغاز، يُعد خط الغاز العربي المشروع الأهم في العقدين الأخيرين؛ حيث دخل الخدمة في سوريا عام 2008، قادمًا من الحدود الأردنية باتجاه محطات توليد الكهرباء السورية في دير علي وتشرين، بقدرة سنوية بلغت نحو 1.1 مليار متر مكعب. كما امتد الفرع الشمالي من الخط ليصل إلى لبنان عام 2009، مموّنًا محطة دير عمار لتوليد الكهرباء.

في المقابل، شهدت شبكة الغاز السورية دفعة نوعية في بداية القرن الحادي والعشرين مع إنشاء خط الغاز العربي، وهو مشروع إقليمي طموح يمتد من العريش في مصر مرورًا بالأردن، فإلى سوريا ولبنان، ومنه نحو الحدود التركية. دخل الجزء السوري من الخط الخدمة عام 2008، ويمتد من معبر نصيب الحدودي إلى محطة دير علي ثم شمالًا نحو حمص. كان الهدف من المشروع تزويد محطات توليد الكهرباء السورية، وعلى رأسها محطة دير علي ومحطة تشرين، بكميات غاز تبلغ نحو

[5] Almohamad, H., & Dittmann, A. (2016).**
*Oil in Syria between Terrorism and Dictatorship*. Social Sciences, MDPI.
Justus Liebig University of Giessen.
https://doi.org/10.3390/socsci5020020

1.1 مليار متر مكعب سنويًا، وفقًا لتقديرات *Arab Petroleum Investments Corporation (APICORP)*. ويُشار إلى أن هذا الخط خفّف من الاعتماد السوري على الوقود السائل في توليد الكهرباء، وخفّض من كلفة الإنتاج الطاقي في تلك المرحلة.

لاحقًا، وفي عام 2009، امتد فرع من الخط شمالًا باتجاه لبنان لتغذية محطة دير عمار الغازية في الشمال اللبناني، في خطوة اعتُبرت آنذاك تعزيزًا للتكامل الطاقي الإقليمي بين دول المشرق العربي. لكن الحرب السورية والصراع اللبناني الداخلي والاعتداءات المتكررة على البنية التحتية حدّت من فاعلية هذا الخط، وتوقفت تدفقاته عمليًا بين 2011 و2021، قبل أن تعود جهود إعادة تفعيله في إطار مشاريع التعاون الأردني–اللبناني–السوري بدعم من البنك الدولي في 2022.

تعرض هذه الخريطة البنية التحتية لقطاعي النفط والغاز في سوريا، موضحة توزيع خطوط الأنابيب والمرافق الحيوية ذات الصلة. يُبيّن الخط البرتقالي مسارات أنابيب النفط، بينما يشير الخط الأزرق إلى أنابيب الغاز، حيث تغطي الشبكتان معظم مناطق الشرق والشمال الشرقي السوري، وخاصةً حول دير الزور وحمص، التي تشكّل مراكز إنتاج ونقل رئيسية. كما تُظهر الخريطة مواقع المصافي (مثل مصفاة حمص) عبر رمز الدائرة السوداء، ومحطات التصدير مثل ميناء بانياس وطرطوس برمز المثلث، بالإضافة إلى الحقول المنتشرة (باللون الأزرق الفاتح).

تُبرز المدن الساحلية اللاذقية وبانياس وطرطوس كمراكز لوجستية لتصدير النفط، في حين تعمل مناطق مثل دير الزور والجزيرة السورية كمناطق إنتاج رئيسية للنفط والغاز، خاصةً الحقول غير المصاحبة. أما شبكات الأنابيب، فتربط هذه المناطق بمراكز الاستهلاك أو المعالجة مثل حمص ودمشق، وأحيانًا بالدول المجاورة مثل الأردن ولبنان، ما يعكس أهمية سوريا كدولة عبور في مشاريع إقليمية كبرى.

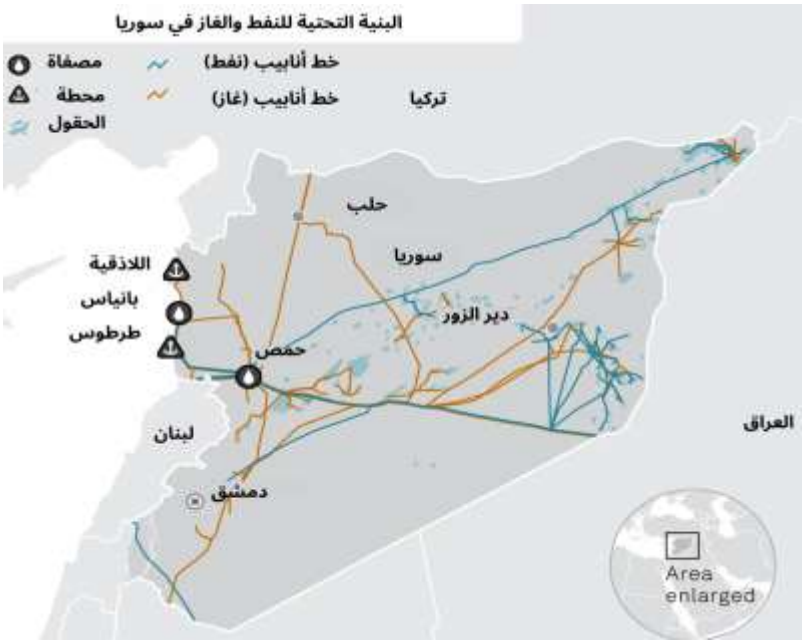


بذلك، فإن خطوط أنابيب الطاقة العابرة للأراضي السورية ليست مجرد بنى تحتية تقنية، بل أدوات سياسية واستراتيجية تتأثر مباشرة بتوازنات القوى، وتُستخدم أحيانًا كأدوات تفاوض أو ضغط ضمن ملفات الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي.

## ثانيا: النفط والغاز السوري في المتوسط:

تملك سوريا موقعًا جغرافيًا فريدًا في شرق البحر المتوسط، يقع بمحاذاة واحدة من أغنى مناطق العالم الجديدة بالغاز الطبيعي، وهي حوض الشام ( Levant Basin). وتشير التقديرات الجيولوجية الرسمية، خاصة من هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS)، إلى أن هذا الحوض يحتوي على أكثر من 122 تريليون قدم

مكعب من الغاز الطبيعي، إلى جانب 1.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج[6]، حيث تحتوي المياه الإقليمية السورية على ما بين 170 إلى 700 مليار متر³ مكعب من الغاز المحتمل[7] في ثلاثة حقول تنقيب حسب الرسم أدناه. ورغم أن دولًا مثل إسرائيل، قبرص، ومصر بدأت فعلًا باستخراج الغاز وتصديره إلى أوروبا، فإن سوريا لم تبدأ بعد بأي عمليات تنقيب بحرية، رغم وجود إشارات جيولوجية مشجعة في منطقة "حوض اللاذقية" ضمن مياهها الاقتصادية الخاصة (EEZ).

خلال العقد الأخير، وقّعت الحكومة السورية عقدًا مع شركة روسية لاستكشاف الغاز البحري عام 2013، لكن عمليات الحفر والتنقيب لم تبدأ فعليًا بسبب الحرب والعقوبات الدولية. وتُشير بعض الدراسات إلى أن الاحتياطي المحتمل في هذه المنطقة قد يصل إلى 150–170 مليار متر مكعب من الغاز، وهي كمية كافية لتعيد تموضع سوريا كلاعب طاقي متوسط على الأقل إذا استقرت الأوضاع السياسية والأمنية[8].

[6] USGS Fact Sheet 2010-3014: Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean
[7] Syria's Coast Navigating the Eastern Mediterranean Gas Rivalry - defacto-sy.com
[8] How Russia swooped Syria's hydrocarbon share in Eastern Mediterranean

التوزيع الجغرافي البلوكات البحرية في شرق المتوسط

في ظل التنافس الجيوسياسي المحموم على موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، تُسلّط هذه الخريطة الضوء على توزيع مناطق الترخيص البحرية والحقول الغازية بين الدول المطلة على البحر، بما فيها سوريا, تركيا، قبرص، إسرائيل، ولبنان. يبرز من خلالها تعقيد الحدود البحرية والمناطق المتنازع عليها التي تعكس التوترات الإقليمية، خصوصًا في ظل الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي التي قد تغيّر موازين الطاقة في المنطقة.

و في ظل السباق الإقليمي على تصدير الغاز إلى أوروبا، ووسط انشغال أوروبا بتنويع مصادرها بعيدًا عن روسيا، يمكن لسوريا أن تفتح آفاقًا جديدة لنقل الغاز عبر أراضيها

أو استثماره من بحرها، مما يجعلها عنصرًا حاسمًا في أمن الطاقة الإقليمي، ومورِدًا اقتصاديًا طويل الأجل.

## ثالثاً:سوريا مصادراً للطاقة نحو أوروبا:

بلغت صادرات النفط الخام الصافية المقدّرة 109,000 برميل يوميًا في عام 2010، ذهبت الغالبية العظمى منها إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية. شكّلت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا أكثر من 80٪ من صادرات سوريا من النفط الخام.

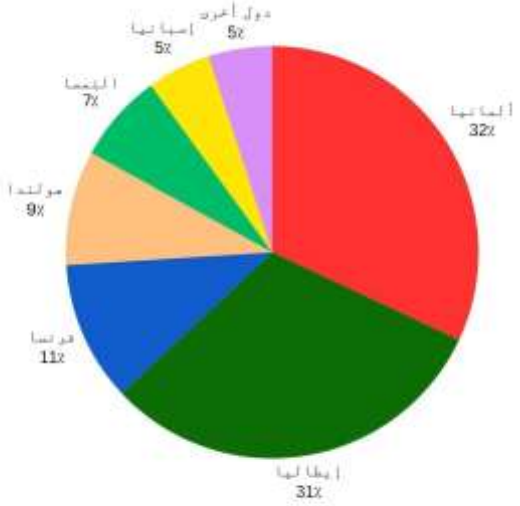

نسب مستوردي النفط السوري في اوروبا عام 2010

وفقًا للمفوضية الأوروبية، فإن دول الاتحاد الأوروبي استوردت 1.35٪ من احتياجاتها من النفط من سوريا في عام 2010. وعلى الرغم من أن صادرات سوريا شكّلت نسبة صغيرة من احتياجات الاتحاد الأوروبي الإجمالية من النفط، فإن هذه

الصادرات مثّلت 30٪ (أي ما يعادل 4.1 مليار دولار) من إيرادات الحكومة السورية في عام 2010.

كان انخفاض إنتاج النفط هو العامل الرئيسي وراء تراجع صادرات سوريا من النفط. وقد أعاقت العقوبات الأميركية الجهود الرامية إلى عكس هذا الاتجاه المتراجع، من خلال توسيع أعمال الاستكشاف والإنتاج بالتعاون مع شركات النفط الأجنبية[9].

## النفط السوري في الحرب:

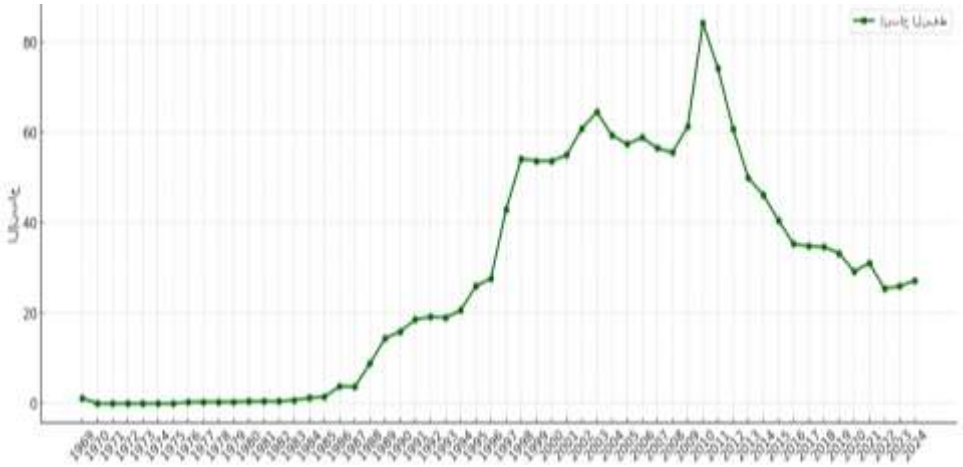


إنتاج الغاز الطبيعي السوري بين العامين 1969 و 2024[10]

شهد إنتاج الغاز الطبيعي في سوريا تحولات جذرية على مدى العقود الخمسة الماضية، إذ بدأ بإنتاج محدود في أواخر الستينيات ثم تصاعد تدريجيًا خلال الثمانينيات

[9] Over 90% of Syrian crude oil exports go to European countries - U.S. Energy Information Administration (EIA)
[10] https://ourworldindata.org/grapher/natural-gas-production-by-region-terawatt-hours-twh?tab=table

والتسعينيات، مدفوعًا بدخول شركات أجنبية وتطوير حقول شمال شرق البلاد. بلغ الإنتاج ذروته في عام 2010 بإجمالي تجاوز 84 مليون برميل سنويًا، قبل أن ينهار بشكل حاد نتيجة الحرب والصراع الداخلي منذ عام 2011، حيث فقدت الدولة السيطرة على معظم الحقول وتعرضت البنى التحتية للتدمير، إضافة إلى العقوبات الغربية التي شلّت قطاع الطاقة. ومنذ عام 2019، استقر الإنتاج عند مستويات متدنية تتراوح بين 25 و35 مليون برميل سنويًا، في ظل غياب الاستثمار وضعف الإمكانيات اللوجستية، ليبقى قطاع النفط السوري رهينًا للاعتبارات الأمنية والسياسية أكثر من كونه قطاعًا اقتصاديًا مستقرًا.

إنتاج النفط السوري بين العامين 1969 و 2024[11]

[11]https://ourworldindata.org/grapher/oil-production-by-country?tab=table&time=earliest..2024&country=~SYR&tableSearch=syria

شهد إنتاج النفط في سوريا تطورًا تدريجيًا منذ أواخر الستينيات، حيث بدأ بحجم متواضع وارتفع بثبات حتى بلغ ذروته في عام 2011 بإنتاج بلغ نحو 426 ألف برميل سنويًا. تميزت العقود الثلاثة التي سبقت ذلك بفترات من النمو والاستقرار النسبي، مدفوعة باكتشافات جديدة في الشمال الشرقي والتعاون مع شركات أجنبية، خاصة في التسعينيات وبداية الألفية. ورغم اندلاع الحرب في 2011، استمر الإنتاج عند مستويات جيدة حتى عام 2016، قبل أن يشهد تراجعًا تدريجيًا واستقرارًا نسبيًا بين 340 و370 ألف برميل سنويًا حتى عام 2024. ويعكس هذا الاستمرار في الإنتاج، رغم الانقسام السياسي والسيطرة المتعددة على الحقول، مرونة القطاع النفطي السوري من جهة، وغياب التطوير والاستكشافات الجديدة من جهة أخرى، مما يجعل مستقبله مرهونًا بالاستقرار السياسي والاستثمار في البنية التحتية الموارد البحرية غير المستغلة.

كان متوسط إنتاج النفط السوري من عام 2006 حتى 2010 حوالي 400,000 برميل يوميًا، لكنه بدأ بالانخفاض بشكل مضطرد بعد تلك الفترة. فقد أدى الصراع العسكري بالتزامن مع العقوبات الاقتصادية إلى تباطؤ كبير في متوسط الإنتاج، حيث انخفض من 380,000 برميل يوميًا في مارس 2011 إلى 117,000 برميل يوميًا في مارس 2013، أي بانخفاض يقارب 70% عن مستويات ما قبل النزاع. و صرّح وزير النفط في الحكومة السورية وقتها أن الإنتاج انخفض إلى 9837 برميل يوميًا خلال الربع الأول من عام 2015. وهذا يُمثّل انخفاضًا بحوالي 97% منذ بداية النزاع في مارس 2011. ووفقًا لمسؤولين حكوميين، فإن غالبية حقول النفط السورية لم تعد تحت سيطرة القوات الداعمة لنظام الأسد.

أما نظام الغاز الطبيعي فقد تضرر بشكل أقل نسبيًا مقارنة بقطاع النفط. ففي عام 2012، أدرك النظام السوري أنه بحاجة إلى إعادة ترتيب أولوياته من حيث الموارد،

مما يعني تركيز قواته في المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى في الجزء الغربي من البلاد، مع حماية حقول الغاز الطبيعي، والتي تُعد أساسية لتوليد الكهرباء. أنتجت سوريا 8 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2010. ومع بداية النزاع المسلح والعقوبات الدولية المفروضة على سوريا، علّقت شركة توتال (Total) عملياتها في البلاد منذ ديسمبر 2011. ومنذ ذلك الحين، انخفض الإنتاج إلى 5.3 مليار متر مكعب في عام 2012، و4.7 مليار متر مكعب في 2013، و4.4 مليار متر مكعب في 2014. ويُقدّر أن إنتاج الغاز الطبيعي السوري قد انخفض بنسبة تقارب 45% بين عامي 2011 و2014.

خلال سنوات الحرب الأهلية السورية (2011–2019)، شهد قطاع الطاقة في البلاد تفككًا غير مسبوق، حيث توزعت السيطرة على الحقول بين أطراف محلية وإقليمية متنازعة. سيطر تنظيم "داعش" في ذروته على غالبية الحقول النفطية في دير الزور، من أبرزها حقل العمر وحقل التيم، حيث كان يُقدّر إنتاجه بنحو 25 إلى 40 ألف برميل يوميًا، تُباع في السوق السوداء لتمويل أنشطته. في المقابل، أحكمت الإدارة الذاتية الكردية (قسد) قبضتها على الحقول النفطية والغازية في شمال وشرق سوريا، مثل رميلان وسويدية، واعتمدت على منشآت بدائية لتكرير النفط وتغذية مناطق سيطرتها.

بالموازاة، احتفظ النظام السوري بسيطرته على بعض الحقول الغازية المهمة في البادية , مثل الشاعر وجزل وآراك، مستفيدًا من دعم روسي مباشر في حماية تلك المواقع. ومع استمرار النزاع، تحوّلت الطاقة من مورد اقتصادي إلى ورقة جيوسياسية بيد كل فصيل، ووسيلة نفوذ إقليمي للداعمين 7الخارجيين، من روسيا وإيران إلى التحالف الدولي بقيادة واشنطن. و قد كانت الدولة السورية تشتري

النفط من قسد و داعش خلال سنوات الحرب و كانت أرتال ضخمة تنقل النفط من مناطق سيطرة هذه القوات إلى المناطق المحررة بشكل يومي.

من أبرز ملامح تفكك السيطرة على الثروة النفطية السورية خلال الحرب كان الوجود العسكري الأمريكي في شرق البلاد، لا سيما في محافظة دير الزور وحقولها الكبرى. فمنذ عام 2017، نشرت الولايات المتحدة قوات خاصة لحماية مناطق سيطرة "قسد" من عودة تنظيم داعش، لكن هذا الوجود تطور لاحقًا إلى سيطرة مباشرة وغير معلنة على الحقول النفطية الأساسية مثل العمر والكونوكو والتنك، تحت شعار "منع تنظيم داعش أو النظام السوري من الاستفادة من الإيرادات". وقد أثار هذا الوجود خلافًا دوليًا واسعًا، حيث اعتبرته دمشق وروسيا "احتلالًا اقتصاديًا"، بينما بررته واشنطن بأنه جزء من جهود مكافحة الإرهاب. واستفادت القوات الأمريكية من هيمنة حلفائها الأكراد على الأرض لتأمين شحنات نفط محلية وتوجيه تدفقات العائدات إلى المجالس المدنية التابعة للإدارة الذاتية. وحتى نهاية عام 2023، كانت الولايات المتحدة تسيطر بشكل مباشر أو عبر حلفائها على ما يقارب 70% من موارد النفط في سوريا. حيث قامت الولايات المتحدة بتدمير قوات روسية حاولت دخول حقل كونيكو في العام 2018 وقضت على أكثر من 250 عسكري من قوات فاجنر في تلك الضربة.

مع بداية عام 2025، وبعد التغيير السياسي الذي شهده النظام السوري وسقوط حكم الرئيس السوري بشار الأسد، انتقلت البلاد إلى مرحلة انتقالية بقيادة حكومة مؤقتة تحت قيادة أحمد الشرع بدأ شمال شرق سوريا (بمناطق تحت الإدارة الكردية) في توريد نحو 5,000 برميل يوميًا من حقول الحسكة ودير الزور إلى الحكومة المركزية في دمشق في فبراير 2025 , بدأت في  شمال شرق سوريا (بمناطق تحت الإدارة الكردية) في توريد نحو 5,000 برميل يوميًا من حقول الحسكة ودير الزور إلى

الحكومة المركزية في دمشق في فبراير[12] حيث تُظهِر تقارير أن الإنتاج انخفض إلى ~90,000 برميل يوميًا بعد سنوات الصراع، مع إمكانات للارتفاع إلى 200 ألف برميل يوميًا بدخول الاستثمارات والتحديث[13].

و بدأت شركات أمريكية مثل **Baker Hughes** و**Hunt Energy** و**Argent LNG** في إعداد خطة رئيسية لإعادة تأهيل قطاع الطاقة في سوريا، تشمل الاستكشاف والإنتاج وتوليد الكهرباء باستخدام تقنيات متقدمة[14],وشاركت قطر كذلك مع بغداد في مذكرة تفاهم بقيمة ٧ مليارات دولار لتطوير مشاريع طاقة، تشمل محطات غاز وشبكة كهرباء شمسية كبيرة,و نقلت روسيا حوالي 350,000 طن متري (حوالي 2.6 مليون برميل) من النفط القطبي لسوريا منذ مطلع 2025 عبر ناقلات خاضعة للعقوبات سابقًا، لدعم تشغيل مصافيها مثل بانياس[15]

## الفصل الثاني: المشاريع المتنافسة:

### أولاً:الاتحاد الأوروبي و الطاقة:

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم استيرادا و استهلاكا للطاقة وقد اثرت الاحداث العالمية الأخيرة ابتداء من نشوب الحرب الروسية الأوكرانية عام 2021 إلى تغيير جذري في مصادر وأنواع الطاقة التي يتم استهلاكها.

استطاع الاتحاد الأوروبي تنويع مصادر استهلاكه للغاز الطبيعي ففي العام 2022 قبل بداية الحرب الروسية الأوكرانية, كانت أوروبا تستورد غالبية احتياجاتها من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب معظمه من روسيا بنسبة تتراوح ما بين 70 % و 75% وما يقرب

[12] Syria's northeast begins supplying oil to Damascus, oil ministry says | Reuters
[13] What Is Going On with Syria's Oil Restart, and Who Is in the Background? - Energy News Beat
[14] Exclusive: US firms to develop Syria energy masterplan after Trump lifts sanctions | Reuters
[15] Russia boosts Arctic oil supplies to Syria, LSEG and source data showed | Reuters

من 25 % و 30% على شكل غاز مسال، و لكن هذه النسب شهدت انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث تراجع حجم الإستيراد الأوروبي عبر الأنابيب بحلول الربع الأول من العام 2025 الى حوالي 55% و60% بينما ارتفع استيراد أوروبا من الغاز المسال إلى ما يتراوح بين 40% و45%.

يظهر الرسم البياني التالي واردات الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2021

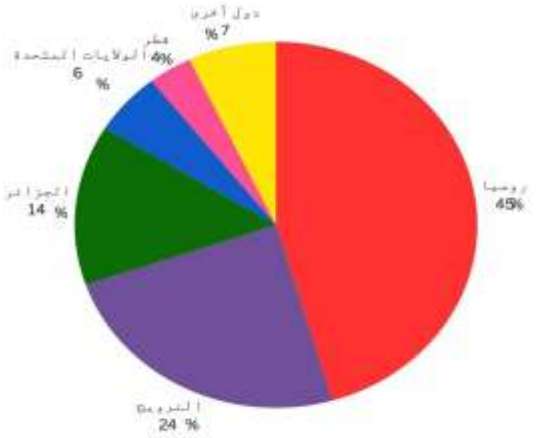


**نسب موردي الغاز الطبيعي إلى اوروبا في العام 2021**

في عام 2021، كانت روسيا المورد الرئيسي للغاز الطبيعي المسال و عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي، حيث استحوذت على حصة كبيرة بلغت 45% من إجمالي الواردات. تلتها النرويج بنسبة 24% ثم الجزائر بنسبة 14%، مما يبرز أهمية هذه الدول في تلبية احتياجات الطاقة الأوروبية. كما ساهمت الولايات المتحدة بنسبة 6%، و قطر نسبة 4%, بينما شكلت دول أخرى تشمل مصر وأذربيجان... 7% من إجمالي الواردات، مما

يعكس اعتماد الاتحاد الأوروبي على مجموعة متنوعة من الموردين، وإن كان اعتمادًا كبيرًا على روسيا في تلك الفترة[16].

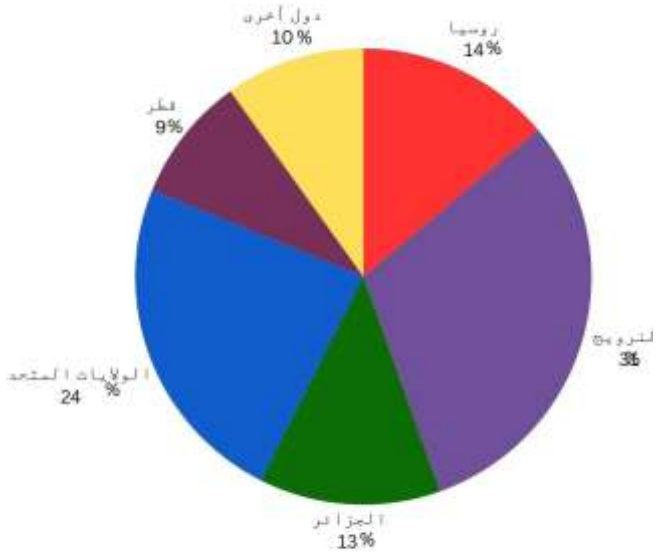


**نسب موردي الغاز الطبيعي إلى اوروبا في الربع الأول من العام 2025**

و حسب احصائيات الربع الأول من العام. 2025 حظيت النرويج بصدارة موردي الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، مستحوذة على 31% من إجمالي الواردات. في المقابل، تراجعت حصة روسيا بشكل حاد لتصل إلى 14% فقط، بعد أن كانت المورد الرئيسي في عام 2021.

برزت الولايات المتحدة كمورد رئيسي جديد، حيث شكلت 24% من واردات الغاز و بالتحديد من الغاز المسال، محققة بذلك زيادة كبيرة في حصتها السوقية.

[16] https://energy.ec.europa.eu/document/download/54588f71-70af-4663-b822-8cc26fdf790f_en?filename=New_Quarterly_Report_on_European_Gas_Marekts_Q1-2025.pdf&utm_source=chatgpt.com

كما احتفظت الجزائر بموقعها كمورد رئيسي، حيث بلغت حصتها 13%، بينما دخلت قطر السوق بقوة بحصة 9%، مما يعكس تزايد اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال بشكل متزايد. في الربع الأول من عام 2025، شكلت دول أخرى 10% من إجمالي واردات الغاز، مما يوضح سعي الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادره وتأمين احتياجاته من الطاقة. وذلك ما يعكس أثر الحرب الأوكرانية و العقوبات الهائلة المفروضة على روسيا.

انخفضت حصة الغاز الروسي المنقول عبر الأنابيب بشكل كبير في إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي. وتوضح ذلك الأرقام المئوية التي تظهر انخفاضًا مستمرًا. فبينما كانت التدفقات الروسية تمثل حصة كبيرة في عام 2021، أصبحت تمثل نسبة ضئيلة جدًا بحلول عام 2025.

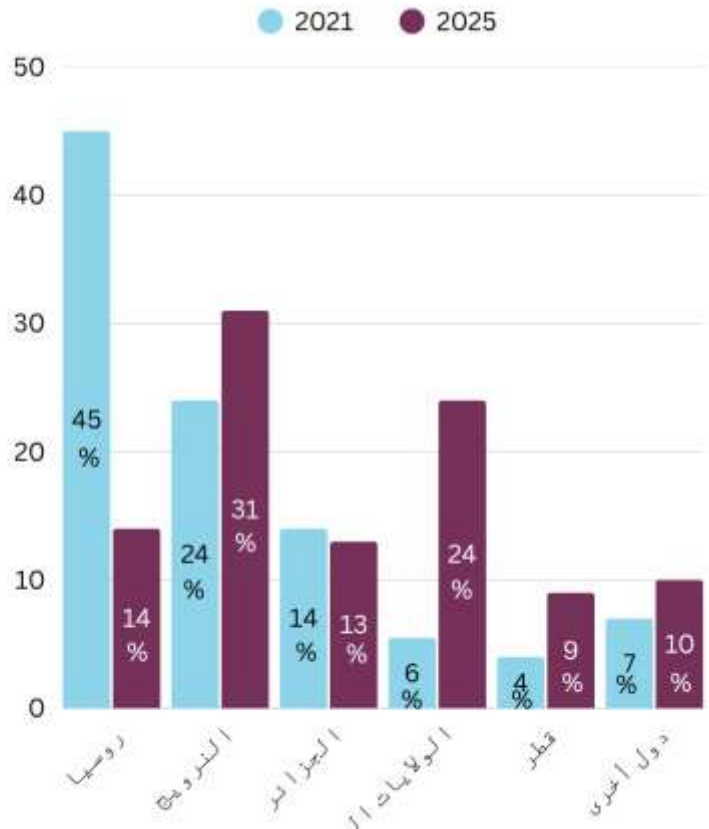


**تغير نسب موردي الغاز الطبيعي إلى اوروبا بين العام 2021 و الربع الأول من العام 2025**

بشكل عام، حدث تحول استراتيجي في واردات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، بعيدًا عن الاعتماد على خطوط الأنابيب الروسية التقليدية المعقدة والمتنوعة، التي تبدأ من حقول الغاز الشاسعة في روسيا وتتجه نحو وجهات مختلفة. و ابرزها "نورد ستريم 1 و2" اللذان ينطلقان من سواحل روسيا المطلة على بحر البلطيق وينتهيان في ألمانيا، وقد توقف تدفق الغاز عبرهما. أما خط "يامال-أوروبا"، فيبدأ من حقول يامال ويمر عبر بيلاروسيا وبولندا ليصل إلى ألمانيا. بينما يمثل خط "ترانسغاز" أو "خط

الأنابيب الأوكراني" شبكة واسعة تبدأ من حقول الغاز الروسية وتمر عبر أوكرانيا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك، متفرعًا إلى دول أوروبية أخرى. خط "ترك ستريم" ينطلق من أنابا على البحر الأسود وينتهي في كيبكوي بتركيا، موفرًا الغاز لتركيا وجنوب شرق أوروبا. وكذلك خط أنابيب البلطيق" إلى مسارات أصغر تخدم دول البلطيق وفنلندا. ومع التوجه نحو مصادر بديلة أو خطوط أنابيب ذات أهمية أقل في السابق،حيث يعد خطا ترك ستريم والبلطيق الوحيدان الذين يُضخ عبرهما الغاز فقط في الربع الأول من العام 2025 و يستحوذ ترك ستريم على حصة الأسد بينهما فهو مسؤول عن 89% من الواردات.

يمكننا ان نرى ان الإستراتيجية الأوروبية في التخلي عن دور موسكو كمورد رئيسي للطاقة لأوروبا يعتمد على توزيع فراغ الحصة السوقية الروسية على موردين جدد أو رفع نسبة الواردات من بعض الموردين السابقين، و لكن التحول الأكبر هو زيادة الإعتماد على الغاز المسال ذي التكلفة الأعلى و الذي يحتاج لبنية تحتية معقدة من محطات تسيل وإعادة تحويل وأساطيل من الناقلات.

بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022، والانفجارات التي ضربت خطوط "نورد ستريم 1 و2"، و في إطار الإستراتيجية الأوروبية في التخلي عن الغاز الروسي. تبرز سوريا باعتبارها ممرًا جيوإستراتيجياً للطاقة كان يمكنه أن يلعب دورًا مركزيًا في ملء الفراغ الروسي في سوق الطاقة الأوروبي[17].

**Formatted:** Font: (Default) Cairo, 16 pt, Bold, Complex Script Font: Cairo, 16 pt

[17] AVIM (2025)، Small Wars Journal (2025)، BESA Center (2025)، IPIS (2024

## سوريا كممر للطاقة و مركز للتنافس:

تمتلك سوريا موقعًا جغرافيًا استثنائيًا يؤهلها لتكون ممرًا حيويًا لخطوط الطاقة بين الشرق والغرب، إذ تتوسط قوسًا استراتيجيًا يربط بين منابع الغاز في الخليج العربي ووجهاته النهائية في أوروبا. هذا الموقع يمنحها إمكانية الربط عبر ثلاثة محاور رئيسية: شمالًا عبر تركيا باتجاه البلقان، غربًا عبر البحر المتوسط باتجاه الموانئ الأوروبية، وشرقًا عبر العراق وإيران. قبل اندلاع الحرب، كانت سوريا مرشحة لتكون عقدة محورية لمشروع خط الغاز القطري المقترح عام 2009، والذي كان سيعبر أراضيها نحو تركيا ثم أوروبا، ما كان سيسهم في تعزيز أمن الطاقة الأوروبي وتنويع مصادره بعيدًا عن الاعتماد المفرط على روسيا. إلا أن الرفض السياسي للمشروع عطّل هذه الإمكانية الاستراتيجية، وترك أوروبا رهينة الغاز الروسي. ومع تعثر مشاريع الطاقة الروسية مثل "نورد ستريم" و تفجير خط "نورد ستريم 2" الذي يربط بين روسيا وألمانيا مباشرة عبر بحر البلطيق، تعود الأنظار مجددًا إلى الشرق الأوسط، حيث يمكن لسوريا، أن تستعيد دورها المحتمل كممر طاقي بديل، ما يضعها في قلب التحولات الطاقة العالمية المقبلة.

.

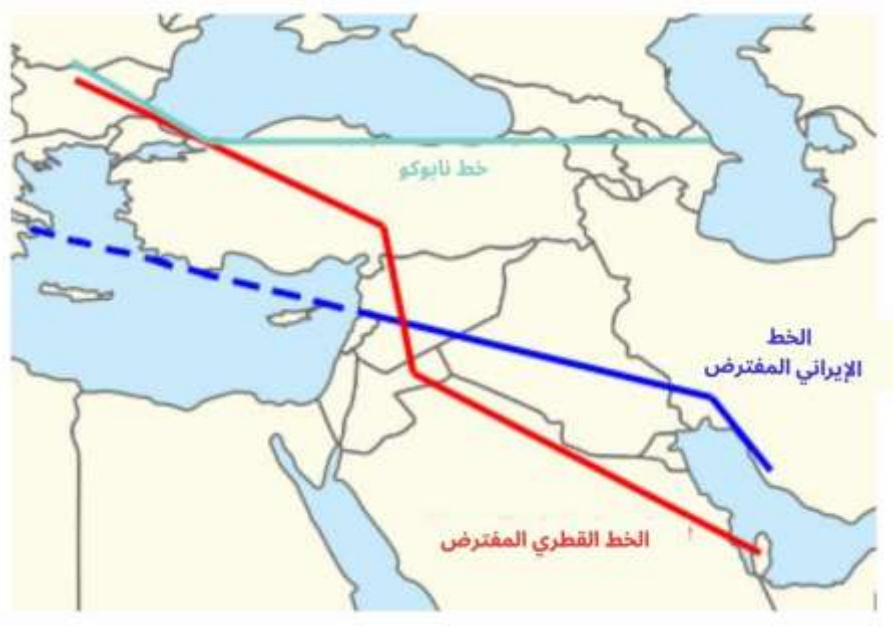


مشاريع خطوط الغاز الكبرى

تظهر الخريطة الموقع الجيوستراتيجي المهم لسوريا كممر محتمل لعبور الغاز من الخليج وإيران إلى أوروبا، من خلال مشروعين متنافسين هما: الخط القطري المفترض الذي ينطلق من قطر مرورًا بالسعودية والأردن وسوريا وصولًا إلى تركيا، والخط الإيراني المفترض الذي يبدأ من إيران ويمر عبر العراق وسوريا نحو الساحل المتوسطي. ويُلاحظ أن كلا المشروعين يعتمدان على الأراضي السورية كنقطة عبور مركزية، ما يمنح سوريا أهمية جيواستراتيجية كبرى. كما تُشير الخريطة إلى خط نابوكو الأوروبي كمسار بديل كان يهدف لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، ما يعكس الصراع الإقليمي والدولي حول مسارات الطاقة، حيث تشكّل سوريا حلقة وصل استراتيجية بين الشرق المنتج وأوروبا المستهلكة.

على الصعيد الاقتصادي، فإن تحوّل سوريا إلى ممر طاقة إقليمي قد يدر عليها عائدات ضخمة من رسوم المرور واللوجستيات والبنية التحتية. التقديرات الأولية تشير إلى أن مرور خط غاز رئيسي عبر الأراضي السورية يمكن أن يوفر دخلًا سنويًا يتجاوز 1.5 مليار دولار من الرسوم المباشرة فقط، ناهيك عن فرص العمل، والاستثمارات المرتبطة بالمرافئ، وشبكات الأنابيب، ومحطات التسييل. علاوة على ذلك، فإن دمج سوريا في شبكة الطاقة الإقليمية سيمنحها نفوذًا سياسيًا في المفاوضات الدولية، ويمنع عزلها الاقتصادي، ويفتح باب التبادل الإقليمي مع دول مثل تركيا، العراق، إيران، ولبنان.

## ثانيا المشاريع المتنافسة:

شهدت سوريا، بفضل موقعها الجغرافي الحيوي على سواحل البحر المتوسط وفي قلب منطقة الهلال الخصيب، تنافسًا إقليميًا ودوليًا حادًا على إقامة مشاريع اقتصادية كبرى، خصوصًا في مجالات الطاقة والنقل والتجارة. هذا التنافس تجلّى في مساعي متعددة الأطراف لتحويل سوريا إلى معبر استراتيجي للغاز والنفط نحو أوروبا، مما جعلها ساحة لصراع المصالح الاقتصادية بين قوى إقليمية وعالمية.

### 1- المشروع القطري:

في عام 2009، طرحت قطر بالتعاون مع تركيا مشروعًا طموحًا لإنشاء خط أنابيب ينقل الغاز القطري من حقل "بارس الشمالي" (North Dome) حيث يمتد من الخليج العربي إلى أوروبا، مرورًا بالسعودية، الأردن، سوريا، ثم إلى الأراضي التركية، حيث يُربط

بشبكات الغاز الأوروبية. كان الغرض الأساسي من هذا المشروع هو تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي القطري، وتقليص اعتمادها على الغاز الروسي، في ظل هيمنة شركة "غازبروم" الروسية على الإمدادات الأوروبية. غير أن النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد رفض تمرير هذا الخط عبر أراضيه، مبررًا موقفه بضرورة حماية "المصالح الاستراتيجية الروسية" في السوق الأوروبية.

هذا الرفض لم يكن مجرد قرار محلي، بل كانت له تداعيات إقليمية استراتيجية، لا سيما على الطموحات الإسرائيلية في مجال تصدير غاز شرق المتوسط. إذ كانت إسرائيل قد بدأت بالتخطيط لمشروع "EastMed"، الذي يهدف إلى نقل الغاز من الحقول الإسرائيلية والقبرصية إلى أوروبا عبر قبرص واليونان. نجاح المشروع القطري–التركي عبر سوريا من شأنه إضعاف جدوى المشروع الإسرائيلي، ويحد من دور إسرائيل كممر بديل للطاقة في المنطقة.

ومع اندلاع الحرب في سوريا عام 2011، سقط مشروع الخط القطري فعليًا، ودخلت البلاد في حالة من الفوضى الجغرافية والسياسية، مما دفع تركيا إلى تعزيز خيارات بديلة مثل خط "تاناب" مع أذربيجان، وخط "تورك ستريم" مع روسيا. في المقابل، استفادت إسرائيل ومصر من خروج سوريا من المعادلة، وبدأتا بتوسيع شبكاتهما التصديرية عبر شرق المتوسط.

ورغم تغيّر موازين القوى، فإن التحولات الطاقية في أوروبا بعد 2022، ولا سيما سعي الاتحاد الأوروبي لفك الارتباط عن الغاز الروسي، تعيد إحياء فكرة المسارات البديلة. وفي هذا السياق، تبرز الأراضي السورية كممر طاقي محتمل في حال تحقق الاستقرار السياسي، سواء من خلال إحياء مشروع الخط القطري أو من خلال إنشاء بنى تحتية جديدة لنقل الغاز المسال أو تسييله عبر المتوسط. وبالتالي، فإن سوريا –

رغم دمار الحرب – لا تزال تملك موقعًا جغرافيًا يجعلها ورقة طاقية إقليمية مؤجّلة، يمكن أن تُعاد إلى الطاولة بمجرد تغيّر المعادلات السياسية.

2- المشروع الإيراني:

في موازاة المشروع القطري، برزت إيران كلاعب طاقي إقليمي يطمح إلى مد أنابيب الغاز نحو البحر المتوسط وأوروبا. ويعود هذا الطموح إلى امتلاك إيران لأحد أضخم احتياطيات الغاز في العالم (حقل بارس الجنوبي)، لكنها تعاني من عزلة جيوسياسية بسبب العقوبات الغربية، ما حدّ من قدراتها التصديرية. في هذا السياق، طُرحت عدة مشاريع لنقل الغاز الإيراني عبر العراق وسوريا إلى البحر المتوسط، حيث يتم تسييله أو ضخه نحو أوروبا، فيما سُمي بـ"خط أنابيب الصداقة الإسلامي". وكان هذا المشروع يمثل محور تحالف سياسي-طاقي بين إيران والعراق النظام السوري بشار الاسد، و المشروع إن تم كان ليشكل منافسا للمشروع القطري-التركي.

رغم التوافق السياسي بين أطراف المشروع، فإن عوامل متعددة حالت دون تنفيذه، من أبرزها الفوضى الأمنية في العراق وسوريا، والنقص الحاد في الاستثمارات نتيجة العقوبات الأمريكية. كما أن روسيا لم تكن متحمسة له، إذ تعتبر إيران منافسًا مباشرًا لها في السوق الأوروبية. ومع ذلك، ولكن مع سقوط نظام الرئيس الأسد حليف إيران و هيمنة حكومة إنتقالية تحت قيادة أحمد الشرع حليف تركيا و قطر، و الذي أعلن العداء العلني لإيران،أًبحت فرض المشروع منعدمة في ظل الظروف الراهنة.

3- المشروع الأذربيجاني:

يمثّل مشروع ممر الغاز الجنوبي الأذربيجاني – المكوّن من خطوط أنابيب شاه دنيز (SCP)، وأنابيب الأناضول (TANAP)، وامتداده الأوروبي (TAP) – أحد أبرز النماذج الناجحة في الاستراتيجية الأوروبية لتنويع مصادر الطاقة بعيدًا عن الهيمنة الروسية. ينطلق هذا الخط من حقل "شاه دنيز 2" في أذربيجان، ويمر عبر جورجيا وتركيا ليصل إلى أوروبا عبر اليونان وألبانيا ثم إيطاليا. وقد ساهم هذا المشروع في تعزيز مكانة تركيا كمحور طاقة إقليمي، وأعاد رسم خريطة التوازنات الطاقية في المنطقة. فبينما تعثرت المشاريع التي تعتمد على المسار السوري نتيجة الحرب والفوضى، استطاع الخط الأذري أن يوفّر مسارًا آمنًا ومستقرًا لإمدادات الغاز،ومع تصاعد التوترات مع روسيا بعد غزو أوكرانيا، ازدادت أهمية هذا المشروع كبديل استراتيجي،

خط الغاز الأذربيجاني نحو أوروبا

ومع أن هذا المسار لا يمر عبر سوريا، إلا أن نجاحه قلّل من أهمية المسارات السورية مؤقتًا. ومع ذلك، فإن الطاقة الأوروبية لا تزال بحاجة إلى تنويع أكبر، وهو

ما يفتح المجال لاحقًا أمام مشاريع تكميلية تمر بسوريا في حال تحققت الشروط الأمنية والسياسية اللازمة. كما أن تركيا، المستفيد الأكبر من المشروع الأذربيجاني، قد تدفع في المستقبل نحو دمج شبكات الغاز القادمة من العراق وسوريا ضمن بنيتها التحتية التصديرية، مما يعيد إحياء الأهمية الجيوإستراتيجية لسوريا ضمن خارطة الطاقة الإقليمية.

يمثّل مشروع ممر زنكازور تحوّلًا استراتيجيًا في التوازنات الجيوسياسية بجنوب القوقاز، لا سيما بعد الاتفاق الأذربيجاني–الأرميني الأخير برعاية أمريكية. يهدف هذا الممر إلى ربط البر الرئيسي لأذربيجان بإقليم نخجوان ثم تركيا عبر الأراضي الأرمينية، ما يشكل خطوة كبرى نحو استكمال شبكة الربط الطرقي والطاقة بين آسيا الوسطى وأوروبا. أهمية هذا المشروع لا تقتصر على بعده الاقتصادي، بل تتعداه إلى كونه تهديدًا مباشرًا لمكانة إيران في الإقليم، إذ يُقصيها من معادلة النقل البري والطاقة، ويُضعف حليفتها أرمينيا جغرافيًا واستراتيجيًا، ويقوّض دور طهران التقليدي كمعبر بين الشرق والغرب.

في المقابل، ترى الدول الغربية في الممر فرصة استراتيجية لفك ارتباط أوروبا عن الغاز الروسي، عبر خلق مسار آمن لنقل الغاز الأذربيجاني دون المرور بأراضٍ تابعة للنفوذ الروسي أو الإيراني، مما يجعله بديلًا محتملًا لخط "تورك ستريم". وفي هذا السياق، يلقى المشروع دعمًا متزايدًا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما على الصعيد الإقليمي، فتسعى أذربيجان إلى تعزيز دورها كمصدر طاقة مؤثر، لا فقط لأوروبا، بل أيضًا في الشرق الأوسط، حيث تشير تقارير إلى احتمال توريدها الغاز مستقبلًا لحكومة "أحمد الشرع" في سوريا – في حال تشكلت – عبر الأراضي التركية. بهذا، يتحول ممر زنكازور إلى أداة جيوطاقية فاعلة تُعيد تشكيل تحالفات

الطاقة والنفوذ في الإقليم على حساب المحور الروسي–الإيراني.

ممر زنكازور

## ثالثاً:الانعكاسات الإقليمية لخط الغاز القطري المفترض عبر الأراضي السورية:

يمثل المشروع القطري تحولا استراتيجيا في حركة الطاقة في المنطقة والعالم حيث من شأنها أن تؤثر على إمدادات النفط العالمية و تأثر على الحصص السوقية للاعبين الكبار في مجال الطاقة في المنطقة والعالم. هنا نستعرض تأثير الخط المفترض على لاعبي الطاقة المختلفين.

**1-قطر:**

سعت قطر منذ عام 2009 إلى تصدير غازها الطبيعي إلى أوروبا عبر خط بري يمر بالسعودية والأردن وسوريا، ليصل إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. المشروع كان يمثل

فرصة استراتيجية لقطر لتنويع صادراتها والحد من هيمنة روسيا في السوق الأوروبية. إلا أن الحكومة السورية رفضت المشروع رسميًا، بحجة الحفاظ على مصالح حليفها الروسي، وهو أحد الأسباب غير المعلنة التي ساهمت في تأجيج التوترات الجيوسياسية حول سوريا ومحاولة تفتيتها لاحقًا. فشل المشروع حرم قطر من مسار بري فعّال، وأجبرها على الاعتماد على الغاز المسال (LNG) وشبكات التسييل البحرية.

**-2تركيا:**

تعتبر تركيا أن سوريا تمثّل بوابة استراتيجية لتعزيز دورها كمركز إقليمي لنقل وتوزيع الطاقة بين الشرق المنتج وأوروبا المستهلكة. فمعظم خطوط الأنابيب العابرة لآسيا الوسطى وإيران والعراق باتجاه أوروبا تمر أصلًا عبر الأراضي التركية، إلا أن دمج الأراضي السورية في هذه الشبكة يُتيح لتركيا توسيع خياراتها ومصادرها، خاصة عبر مشاريع مفترضة مثل خط الغاز القطري وخط الغاز الإيراني. ولهذا، فإن النفوذ التركي في شمال سوريا لا يقتصر على أبعاد أمنية، بل يتصل أيضًا برغبة أنقرة في تثبيت موقعها ضمن معادلات الطاقة المستقبلية في المنطقة، لا سيما في ظل تنافسها المباشر مع روسيا واليونان على التحكم في مسارات الغاز نحو أوروبا.

تُظهر خرائط الطاقة الإقليمية شبكة معقدة من خطوط أنابيب الغاز، أبرزها "تورك ستريم"، "بلو ستريم"، "تاناب"، وخط "جنوب القوقاز"، والتي ترتبط بمصادر الطاقة في كل من روسيا وأذربيجان وتخدم أهدافًا جيوسياسية وأمنية متنوعة. تُرسّخ هذه البنية تركيا كممر حيوي للطاقة يربط بين البحر الأسود وشرق المتوسط، وتبرز أهمية خط "تاناب" الذي ينقل الغاز الأذري إلى أوروبا عبر جورجيا وتركيا دون المرور بالأراضي الروسية، مما يعكس دور تركيا كفاعل بديل محتمل للهيمنة الروسية.

منذ مطلع الألفية، عملت أنقرة على تطوير بنيتها التحتية الطاقية لتحوّل نفسها من مجرد دولة عبور إلى مركز توزيع (Energy Hub) يتم فيه تخزين الغاز وإعادة توجيهه إلى مختلف الأسواق الأوروبية. وتطمح تركيا إلى توسيع شبكة الربط لتشمل الغاز القطري في حال استقر الوضع في سوريا، بالإضافة إلى الغاز الإسرائيلي من الحقول البحرية شرق المتوسط. وقد عبّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن هذه الطموحات بشكل مباشر في عدة مناسبات، معتبرًا أن بلاده مؤهلة لتكون "بوابة الطاقة نحو أوروبا".

شبكة الأنابيب التي تمر عبر الأراضي التركية

ورغم ذلك، تواجه هذه الاستراتيجية التركية تحديات بنيوية وجيوسياسية، أبرزها الصراعات الإقليمية، وصعوبة التوصل إلى تسويات سياسية مستقرة في سوريا، إضافة إلى التنافس مع روسيا التي تسعى بدورها للحفاظ على نفوذها كمصدر أساسي للطاقة في أوروبا. ومع ذلك، فإن تراجع الثقة الأوروبية بالغاز الروسي بعد

أزمة أوكرانيا يُعزّز من مكانة تركيا كممر بديل قابل للتوسع، ما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في إعادة تشكيل خارطة الطاقة في أوراسيا وشرق المتوسط.

3- روسيا:

تُعد روسيا المورّد الأكبر للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وقد اعتبرت أي مشروع منافس يمر عبر الأراضي السورية تهديدًا مباشرًا لنفوذها الطاقي. لذلك، لم تدعم موسكو بقوة مشروع خط الغاز الإيراني–العراقي–السوري على الرغم من أن خط الإمدادكان ليكون تحت نفوذها السياسي والعسكري. وقد رأت في الرفض السوري لمشروع الخط القطري عام 2009 تعزيزًا لتحالفها مع دمشق، حيث ساهم ذلك الرفض في حماية الهيمنة الروسية على سوق الطاقة الأوروبية ومنع فتح ممر جديد لغاز الخليج نحو أوروبا. ويُعد الوجود العسكري الروسي في الساحل السوري (قاعدة حميميم وميناء طرطوس) جزءًا من استراتيجية أوسع لضمان مراقبة واحتكار تدفقات الطاقة في شرق المتوسط.

4-إسرائيل:

تشكل سوريا بالنسبة لإسرائيل منافساً محتملاً في سوق تصدير الغاز شرق المتوسط إسرائيل تمتلك احتياطيات كبيرة في حقل ليفياثان وحقل تمار، وتخطط لتصديرها إلى أوروبا عبر مشروع EastMed البحري كما في الصورة أدناه والذي يربط مع قبرص واليونان. في حال استقرت سوريا وطورت حقولها البحرية ووقعت اتفاقيات تصدير، قد تتحول إلى منافس مباشر لإسرائيل، خاصةً أن التكاليف البرية أقل من مشاريع الأنابيب البحرية. كذلك، أي مشروع غاز إيراني-سوري قد يُضعف مكانة إسرائيل كمصدر بديل عن روسيا، ويقوض فرصها في أن تصبح محورياً في أمن الطاقة الأوروبي.

الخط الإسرائيلي الأوروبي EastMed

5- إيران:

تمثل سوريا منافسًا محتملاً لإسرائيل في سوق تصدير الغاز بشرق المتوسط، حيث تمتلك إسرائيل احتياطيات كبيرة في حقلي ليفياثان وتمار وتخطط لتصديرها إلى أوروبا عبر مشروع "EastMed" البحري الذي يربطها بقبرص واليونان. لكن في حال استقرت سوريا وطورت حقولها البحرية ووقّعت اتفاقيات تصدير، فقد تتحول إلى منافس مباشر، خاصةً أن تكاليف البنية التحتية البرية أقل من مشاريع الأنابيب البحرية. كما أن إيران، رغم العقوبات، تسعى إلى توسيع نفوذها في قطاع الطاقة من خلال دعم مشروع خط الغاز الإيراني-العراقي-السوري الذي تم الاتفاق عليه عام 2011، والذي يتيح لها تصدير الغاز مباشرة إلى المتوسط. هذا قد يُضعف مكانة

إسرائيل كمصدر بديل عن روسيا في أمن الطاقة الأوروبي، ويمنح إيران نفوذًا استراتيجيًا أكبر في المنطقة.

6- الولايات المتحدة:

واشنطن تعتبر أن أمن الطاقة الأوروبي لا يجب أن يكون مرهونًا بإمدادات الغاز الروسي، خصوصًا بعد أزمات أوكرانيا, بل و على العكس تسعى الولايات المتحدة في أن تكون لها حصة سوقية متنامية من إمدادات الغاز إلى أوروبا وبالأخص الغاز المسال الذي يعتبر تصديره أكثر ربحا لها من الأنابيب الأقل تكلفة و كذلك إن مشروع كمشروع الممر الغازي ضمن سوريا قد يشكل تهديدا على الحصة السوقية الأمريكية لذلك، من حيث الاستراتيجية، الولايات المتحدة تُرحب بمشاريع بديلة تنقل الغاز من الخليج إلى أوروبا لكن بشكل لا يمكن أن يضر بمصالحها الاقتصادية وقوتها الناعمة حيث تسعى أن تكون الولايات المتحدة المورد صاحب حصة الأسد البديل عن روسيا.

## رابعاً: السيناريوهات المستقبلية:

إن الواقع السوري اليوم بعد سقوط نظام الرئيس بشار الأسد يقبع عند مفترق طرق متنوع المسارات, و لا مؤشرات واضحة عن الطريق الذي ستسير فيه الأمور أو إلى أين ستتوجه, وذلك في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها النظام الحالي و اشتداد الصراعات الداخلية التي تأخذ طابعا إثنيا وطائفيا, وذلك مع ازدياد وتيرة التدخلات الخارجية على الأراضي السورية وكل ذلك من شأنه أن يشكل تحديات جمة لهكذا مشروع يمكن أن يؤثر على تدفق الطاقة العالمي.

في هذه الفقرة سنناقش السيناريوهات المحتملة للوضع في سوريا و تأثير كل منها على مشروع خط الغاز القطري عبر سوريا إلى أوروبا المفترض في خمس فقرات تحليلية، كل فقرة تمثّل سيناريو سياسي محتمل لمستقبل سوريا خلال السنوات الخمس القادمة، من زاوية دورها كـ ممر للطاقة نحو أوروبا. كل فقرة تناقش ما يمكن أن يحدث في حال تحقق السيناريو، من حيث: البنية السياسية , فرص مرور خطوط الغاز, علاقة سوريا والدول الفاعلة في سوق الطاقة (إيران، روسيا، قطر، تركيا، أوروبا) و المخاطر أو الفرص الناتجة.

1. استمرار نظام أحمد الشرع المركزي بشكل مستقر

في حال استعاد نظام الشرع كامل السيطرة على البلاد ضمن نموذج سلطوي مستقر، فإن مشروع الخط القطري سيواجه تحديات بنيوية وسياسية كبيرة. فالنظام، المتحالف استراتيجيًا مع تركيا و يحظى بالدعم الخليجي و يحاول استرضاء الغرب و الولايات المتحدة و يستعدي إيران و يحاول أن يرمم علاقته مع روسيا، يمكن غالبًا أن يطرح خط لتثبيت مصالح حلفائه، خاصة أن هذا المشروع يُعتبر تهديدًا مباشرًا لهيمنة الغاز الروسي في أوروبا وهذا هدف استراتيجي للأوروبيين و هو التخلص من الاعتماد على الغاز الروسي و استبدالها بمصادر أخرى رخيصة التكلفة. و لكن النقطة تكمن في الرفض الروسي القاطع لهكذا مشروع و ذلك ينعكس كثيرا على انتشار القوات الروسية وبعض القوات الحليفة لها في مناطق الشمال كمنطقة القامشلي. و كذلك إن الانتشار العسكري الإسرائيلي المتنامي وبسط السيطرة على الجنوب السوري يمكن أن يهدد أماكن مرور الخط القطري المفترض من الحدود

الأردنية, بالإضافة أن لإسرائيل مشروع الغاز الخاص بها عبر المتوسط نحو أوروبا. .
فرص المشروع في هذا السيناريو: كبيرة.

2. الفوضى السياسية الشاملة (انهيار الدولة)

في حال انهارت مؤسسات الدولة تمامًا وانقسمت البلاد بين فصائل متصارعة دون أي سلطة مركزية أو تنسيق إداري، فستُصبح سوريا منطقة فراغ جغرافي غير صالحة للبنية التحتية العابرة. مشروع الخط القطري في هذا السياق يُستبعد تمامًا، إذ لا يمكن ضمان أمن الخط، ولا شرعية التعامل مع أي طرف محلّي. كما أن تركيا وقطر ستفقدان القدرة على التأثير الفعلي داخل البلاد باستثناء بعض الفصائل في مناطق محددة. هذا السيناريو يخلق بيئة معادية كليًا لأي مشروع بنيوي من هذا النوع.
فرص المشروع: معدومة عمليًا.

3. الفدرالية أو الكونفدرالية التوافقية

إذا ما تم التوصل إلى تسوية تضمن توزيعًا للسلطة بين القوى الفاعلة (ن

ظام الشرع ، قسد، الدروز...إلخ) في شكل نظام فيدرالي ، فقد يفتح هذا السيناريو المجال نظريًا أمام إعادة طرح مشروع الخط القطري، لكن بشرط حدوث اتفاقات و توافقات وطنية على نقاط مرور الخط بين المكونات السياسية المختلفة من الجنوب فالوسط مرورا بدمشق إلى المناطق الشرقية ثم الحدود الشمالية. يمكن لتركيا وقطر أن تلعب دورًا في التنسيق بين هذه الأطراف و كذلك إن تركيا قد تشترط عدم مرور الخط في مناطق سيطرة فصائل معادية لها كالأكراد ، لكن تظل روسيا وإيران قوى معرقلة محتملة في هذه الحالة. فرص المشروع: ممكنة، لكنها محفوفة بالتعقيدات الجيوسياسية.

5. الفوضى المنظمة (دويلات مستقلة دون اعتراف رسمي)

في هذا السيناريو، تُدار كل منطقة من قبل سلطة محلية مستقلة فالعلويون في الساحل وبعض المناطق الغربية ، قسد في الشرق، الدروز في الجنوب بالإضافة للتمدد الإسرائيلي جنوبا , و ذلك دون اتفاق وطني جامع، ولكن دون حرب شاملة و لكن مع مناوشات عسكرية متفرقة. قد تنشأ فكرة تنفيذ الخط القطري عبر ترتيبات إقليمية تتجاوز الدولة المركزية، بحيث قد تلجأ كل من قطر وتركيا للتعامل مع الأطراف المحلية بشكل مباشر. لكن هذا النموذج يظل ضعيفًا قانونيًا، هشًّا أمنيًا، ومرفوضًا دوليًا. أي محاولة لتنفيذ المشروع في هذا السياق ستواجه معارضة من روسيا وإيران و حتى إسرائيل. فرص المشروع: محدودة وضعيفة من حيث الاستدامة.

الخلاصة

يُظهر هذا التقرير الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لقطاع النفط والغاز السوري، ليس فقط على الصعيد المحلي ولكن كعامل مؤثر في معادلات الطاقة الإقليمية والدولية. فبرغم تواضع احتياطيات سوريا النفطية والغازية مقارنة بدول الشرق الأوسط، إلا أن موقعها الجغرافي يمنحها ميزة فريدة كممر محتمل لخطوط الطاقة بين الخليج وأوروبا.

لقد شهد تاريخ استكشاف وإنتاج النفط والغاز في سوريا تطورات مهمة، من الاكتشافات الأولى في فترة الانتداب الفرنسي إلى التوسع في الثمانينيات والتسعينيات. ومع ذلك، فإن النزاع المستمر منذ عام 2011 أثر سلبًا على الإنتاج والبنية التحتية، وحال دون استغلال الاحتياطيات البحرية الواعدة في حوض الشام. على الصعيد الإقليمي والدولي، تبرز سوريا كلاعب رئيسي في الصراع على مسارات الطاقة. فبينما رفضت دمشق مشروع خط الغاز القطري–التركي لحماية المصالح

الروسية، فإن هذا الرفض أضعف من موقعها الاستراتيجي وفتح الباب أمام دول أخرى مثل تركيا وإسرائيل ومصر لتعزيز دورها كممرات بديلة للطاقة.

إن التحولات الأخيرة في سوق الطاقة الأوروبي، وخاصة السعي للابتعاد عن الغاز الروسي، تعيد تسليط الضوء على سوريا كطريق محتمل. ومع ذلك، فإن أي استغلال لهذا الدور مرهون بتحقيق استقرار سياسي داخلي، وتوافق إقليمي ودولي حول مستقبل سوريا، مما يجعل مستقبل قطاع الطاقة السوري مرتبطًا بشكل وثيق بالحل السياسي الشامل. ففي ظل السيناريوهات المستقبلية المختلفة، يظل الموقع السوري ورقة طاقية مؤجلة يمكن أن تغير موازين القوى في حال توافرت الظروف الملائمة.

## المصادر والمراجع:


1. **USGS (U.S. Geological Survey):** "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean," 2010.
2. **BP Statistical Review of World Energy:** Various editions, specifically 2022 for global reserves data.
3. **Reuters:** "Syria's Oil Output Plunges 97 Percent," 2015.
4. **International Energy Agency (IEA):** "World Energy Outlook," various editions.
5. **Arab Petroleum Investments Corporation (APICORP):** "Energy Investment Outlook," various editions.
6. **European Commission:** "EU Energy in Figures," 2011 report.
7. **Financial Times:** Articles on "Nord Stream 1 & 2" explosions and EU energy policy shifts, 2022-2023.
8. **Washington Post:** Reports on U.S. military presence in Syrian oil fields, 2019-2023.
9. **S&P Global Platts:** Analysis on Syrian oil production and supply chains, 2023-2024.
10. **Al-Jazeera:** Reports on "ISIS oil trade" in Syria, 2014-2016.
11. **Bloomberg:** Articles on "EastMed Pipeline" project and Israeli gas exports, 2020-2024.
12. **Turkish Ministry of Energy and Natural Resources:** Statements on TANAP and TurkStream pipelines.
13. **Various academic papers and think tank reports:** On Syrian geopolitics and energy (e.g., Carnegie Endowment for International Peace, Chatham House).
14. **Local Syrian media and official statements:** Regarding oil and gas production figures and infrastructure.